في قلب الحدث – أزمات عالم العمل واستغلال اليمين لها #2

عمل جيد – عمل سيئ؟ الحط من شأن جميع أولئك الذين لا يعملون "بشكل عادي"

في خريف عام 2025، أُقيمت ضمن مشروع "Connect – التنوّع عبر المشاركة" سلسلة فعاليات عبر الإنترنت لدى DGB-Bildungswerk Thüringen e.V (مؤسسة التعليم التابعة لاتحاد نقابات العمال الألماني في تورينغن). وقد جرى تدوين محاضرات هذه السلسلة ونشرها بعدة لغات. يُلخِّص هذا النص محاضرة فابيان ديسيو (جامعة إنسبروك).

ما نوع العمل الذي يُعدُّ "عاديًّا" في المجتمع، ولماذا؟ وماذا يكشف هذا عن أفكارنا حول الجدارة والعدالة؟ وهل يُسهِم هذا كله في انتشار التمييز والمواقف اليمينية؟

مجتمع الجدارة بوصفه "الوضع العادي"

ينبغي مكافأة أصحاب الجدارة العالية، ومنحهم المزيد – تُعدُّ هذه الفكرة "عادية". حيث يعتقد معظم الناس في ألمانيا أن مجتمعنا يسير على هذا النحو، وينبغي أن يظل كذلك. ومع ذلك، يجد الكثيرون أن جهدهم وجدارتهم لا يُمنحان التقدير الكافي في حياتهم الشخصية. كيف تتسق هذه الأمور، ومن أين يأتي هذا الإيمان الراسخ بمبدأ الجدارة؟

يعودُ تاريخ مجتمع الجدارة (المعروف أيضًا باسم "حكم الجدارة") إلى الثورة البرجوازية في القرن التاسع عشر، وإرساء الحقوق المتساوية والحريات الفردية. حيث حلّت محل الطبقة الأرستقراطية، وكانت تُمثِّل -في الأصل- انتصارًا: لم تَعُدْ "الحياة الرغيدة" حكرًا على طبقة النبلاء، بل أصبحت ممكنة -نظريًّا- من خلال الترقي الاجتماعي. هذا هو الوعد الذي يمنحه مبدأ الجدارة. ما يزال مبدأ المساواة المدنية ساريًا حتى اليوم، لكنه يتناقض -في الواقع- مع الرأسمالية بوصفها نظامًا اجتماعيًّا قائمًا على عدم المساواة. ومن ثم، فإن مبدأ الجدارة ما هو إلا سراب: فهو لا ينطبق على الممتلكات -مثلاً- لأن الثروة يمكن توريثها، ولا يجب اكتسابها بشكل فردي. لكن المكافأة على الجدارة الفردية ليست أمرًا مُسلَّمًا به بالنسبة إلى الجميع. حيث لا يعترف المجتمع بالعديد من الجهود بوصفها "عملاً حقيقيًّا". ولهذا الأمر بالغ الأثر على الأنشطة التي جرت العادة أن تكون "أنثوية"، مثل الأعمال المنزلية أو أعمال الرعاية (على سبيل المثال رعاية الأطفال وكبار السن). ومع ذلك، فإن هذه التصنيفات والتقييمات يمكن أن تتغير، وهي محل جدل وصراع اجتماعي. ومن الأمثلة على هذا التغيير قطاع تكنولوجيا المعلومات، الذي يحظى الآن بتقدير كبير، ويكون أجره جيدًا في الغالب. وكان تطوير البرمجيات الجديدة -في الماضي- يتم في المقام الأول من قِبَل النساء، اللواتي كُنَّ يكسبن القليل من المال نوعًا ما. ولم ترتفع نسبة الموظفين الذكور إلا مع زيادة أهمية هذه الصناعة، ومن ثم ارتفعت مكانتها

ورواتبها. يُوضِّح هذا المثال أن الجدارة ليست موضوعية، بل هي تقييم اجتماعي يعتمد على علاقات القوة والهياكل الاجتماعية.

العمل "العادي" – كيف كان في الماضي، وكيف هو الآن؟

ما يُشار إليه حتى اليوم باسم "علاقة العمل العادية" قد ترسَّخ في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، فيما يُعرف بعصر "الفوردية". وكان الترقي الاجتماعي يتحقق -من جهة- بشكل جماعي عبر الزيادات المنتظمة في الدخل الحقيقي، وهو ما فرضته النقابات القوية. ومن جهة أخرى عبر الترقيات متوسطة المدى داخل مكان العمل، التي كانت آنذاك أمرًا معتادًا. وقد وُضِع هذا النموذج الأساسي بواسطة "دولة رفاهية راعية" كانت تضمن تأمينًا اجتماعيًا مستقرًا في حالة البطالة. وبناءً على ذلك، كان يُنظر في الفوردية إلى العمال المحليين الذكور من الطبقتين العاملة والمتوسطة على أنهم أصحاب جدارة. وفي المقابل، تم تجاهُل -أو إساءة تقدير- العمل غير المدفوع الذي قامت به ربَّات البيوت، اللواتي دُفعن إلى هذا الدور بفعل النظام نفسه. كما لم تحظَ جدارة "العمال الضيوف" المهاجرين بالتقدير الكافي على المستوى المجتمعي، وكانت الحماية الاقتصادية لهم أقل، وفرص ترقيهم محدودة.

إعصر "الفوردية": نسبةً إلى هنري فورد، مؤسس شركة تصنيع السيارات). وفي ظِل الفوردية سادت هياكل اجتماعية واضحة: ففي الأسرة الصغيرة المغايرة، كان الرجل هو المُعيل الوحيد، ويعمل في منشأة صناعية عادةً لمدة 40 ساعة أسبوعيًا، بوظيفة ثابتة غير محددة المدة.

بيد أنَّ مزيج "علاقة العمل العادية" والأسرة الصغيرة ودولة الرفاهية بدأ بالتفكك بحلول تسعينيات القرن العشرين، على أقصى تقدير. فرغم بقاء "علاقة العمل العادية" قائمة، ظهرت إلى جانبها أشكال عديدة أخرى من العمل مقابل أجر (حتى بالنسبة إلى الفئات التي كانت تحظى بالتأمين سابقًا): زيادة العمل بدوام جزئي، أو زيادة العقود محددة المدة، أو تعدُّد الوظائف في الوقت نفسه، أو نماذج جديدة مثل العمل المؤقت. ولذلك أصبح العمل والدخل أكثر اضطرابًا وأكثر خضوعًا للمرونة. وتغيَّرت دولة الرفاهية الاجتماعية هي الأخرى. فقد أصبحت الإعانات الاجتماعية أكثر ارتباطًا بالعمل مقابل أجر، ومشروطة بالتزامات أكبر. وحذَّر السياسيون ووسائل الإعلام من أن شبكة الأمان الاجتماعي السخية قد تتحول إلى "أرجوحة اجتماعية" لكل من لا يريد أن يُقدِّم شيئًا ويريد الراحة بدلاً من ذلك. وبهذا تحوَّل مبدأ الجدارة شيئًا فشيئًا إلى دعوة للناس ليكونوا متاحين ونشِطين باستمرار. وكان يُفترض -في الوقت نفسه- أن يحقق الإنفاق الحكومي فوائد اقتصادية أكبر. فاكتسبت السياسة الاجتماعية طابعًا "استثماريًا". ومن الأمثلة على ذلك توسيع نطاق رعاية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، الذي كان الهدف الأساسي منه إدماج عدد أكبر من النساء في سوق العمل.

اشتراطات أعلى للجدارة، وأمان أقل

لم تستمر قصة النجاح المزعومة لـ"أصحاب الجدارة" في الماضي – لا سيما الرجال في وظائف آمنة بدوام كامل. فقد ركدت الأجور الحقيقية، ولم تعد دخول الأسر كافية، وتغيرت الأدوار داخل الأسر والشركات. لذلك يرى البعض أننا أمام "مجتمع الانحدار". غير أن هذه الصورة ليست دقيقة تمامًا. إذ تمكنت بعض الفئات التي كانت تعاني سابقًا من التمييز من تحقيق صعود محدود، مثل النساء. وبينما تعمل الكثيرات في ظروف غير مستقرة، تتوفر الآن فرص للترقي وأنماط حياة أكثر مرونة لم تكن موجودة من قبل.

بالرغم من كل هذه التغيرات، يظل مبدأ الجدارة قائمًا. إلا أنه يتخذ شكلاً جديدًا. وأصبح تقييم الجدارة يعتمد أكثر فأكثر على النتائج القابلة للقياس وعلى مستوى الكفاءة. كما خُصِخصت العديد من القطاعات التي كانت تنظِّمها الدولة، مثل قطاع الرعاية الصحية. الأمر الذي أدى إلى اتساع المنافسة لتشمل مجالات حياتية عديدة ومتزايدة. في هذا التصور المثالي، يسعى الناس باستمرار إلى تحسين أنفسهم لزيادة منفعتهم، متجاهلين التزامات

الرعاية. لكن في الواقع، يؤدي هذا إلى التقليل من قيمة العديد من الأنشطة التي يصعب قياسها، مثل التمريض والتربية وغيرها من أعمال الرعاية. في الوقت نفسه، تتراجع الدولة عن دعمها لمجالات مثل رعاية المسنين. وهكذا، تُصبح المشكلات فردية، وتُلقى المسؤولية على عاتق الفرد.

ويؤثر هذا الوضع على النساء بشكل ملحوظ أكثر من غيرهن. إذ يُرجّح أن يعملن بدوام جزئي أو في أشكال أخرى من العمل غير المستقر، نظرًا لأنهن يضطلعن في الغالب بأعمال مدفوعة وغير مدفوعة بدرجة أكبر مقارنة بالرجال.

وعلى العموم، ازدادت متطلبات الجدارة خلال الثلاثين عامًا الماضية، في حين تراجعت عوامل الأمان. وتغيّرت الحدود بين العمل "العادي" الذي يوفر الأمان، والعمل غير المستقر على هامش المجتمع، ويشعر الكثيرون بانعدام الأمان هذا.

هل انتُهكت حقوق العدالة؟

لفهم دلالات التطورات المذكورة بالنسبة للأفراد، من المفيد النظر إلى مطالبهم الذاتية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية. وترتبط هذه المطالب دائمًا بالعلاقة بين وضع الفرد المعيشي والواقع المجتمعي. وبالتالي، يقيّم الناس العدالة بناءً على مقارنتهم بمحيطهم وما يعتبرونه مناسبًا.

لا تزال هذه المطالب تستند بقوة في جوهرها إلى مبدأ الجدارة: إذ ينبغي الاعتراف بالجدارة الفردية وبالجهد المنجَز فعليًا، ومكافأتهما. ولم يطرأ تغيير يُذكر على هذا الجانب. لكن الأبحاث تُظهر أن المطالب تتغيّر بتغير التطورات الاجتماعية. فمنذ الأزمة المالية عام 2008 والسياسة التقشفية الصارمة في اليونان، التي أدت إلى إفقار الطبقات الدنيا هناك، يشعر الكثيرون في ألمانيا والنمسا بأن مطالبهم السابقة كانت "عالية جدًا" وأنهم يستحقون وضعًا أفضل. وهم يقارنون أوضاعهم اليوم أكثر بمن هم أدنى منهم، ويضبطون توقعاتهم وفقًا لذلك – رغم أن إيمانهم الأساسي بمبدأ الجدارة لا يزال يحمل في طياته وعدًا بالارتقاء الاجتماعي. وينتج عن ذلك شعور بالتوتر: إذ يجد كثيرون صعوبة أكبر في التعبير عن إحباطهم من الجمود الاقتصادي الشخصي أو حتى التراجع. ومع ذلك، فهم يعانون من هذا الشعور، لأن الدخل الحقيقي يرتفع بوتيرة أبطأ فأبطأ، ولأن البنية التحتية المجتمعية تتدهور في مناطق عديدة.

يتفاقم هذا الوضع بسبب التوجه العام نحو ترشيد الإنفاق في مختلف جوانب الحياة. إذ باتت مجالات متزايدة تُوجّه نفسها تلقائيًا وفق منطق السوق، لا وفق المبادئ الاجتماعية. ففي قطاع الرعاية الصحية مثلاً، يُعد أمرًا عاديًا أن "يبذل العاملون مزيدًا من الجهد" كي لا تتعرض العيادات للخسارة. أما ما إذا كان ينبغي أصلاً خصخصة مهام الخدمات الأساسية التي تُقدمها الدولة والمجتمع، مثل الصحة والرعاية، ومواءمتها مع المبادئ الاقتصادية، فهو أمر لا يُناقَش ضمن المنطق النيوليبرالي. ويعمل هذا "الوضع العادي" كقوة طبيعية لا يمكن ـ على ما يبدو ـ التشكيك فيها. وفي الوقت نفسه، يمكن علميًا إثبات وجود تزايد في التكيف مع السوق ومنطقه، وصولاً إلى العاملين أنفسهم. فكثيرون يفخرون على سبيل المثال بالمكانة الاقتصادية لألمانيا بوصفها "بطل العالم في التصدير". ونتيجة لذلك، يوجد ـ رغم المطالب المنتهكة ـ نوع من الخضوع الطوعي للمبادئ الجديدة التي توجه المجتمع.

التداعيات السياسية

إن الهشاشة والعجز اللذين يصعب على كثير من الناس التعبير عنهما في مواجهة "الوضع العادي" يغلب عليه دوافع اقتصادية قوية، يؤديان غالبًا إلى غضب مبهم. ومن المفترض في الواقع توجيه هذا الغضب نحو البُنى النيوليبرالية الموصوفة، لكنها تبدو بحكم طبيعتها المتصوَّرة قوة لا يمكن تغييرها. لكن الغضب يحتاج إلى هدف: مما يخلق استعدادًا أكبر لتبنّي تفسيرات يمينية تقدّم صورًا مبسّطة للعدو وتحدّد متهمين ظاهرين. وغالبًا ما يستهدف ذلك المهاجرين وفئات أخرى ذات قوة محدودة في المجتمع، فضلاً عن الأحزاب السياسية القائمة. وفي الوقت نفسه، ينمو لدى كثيرين (ومنهم الشباب) بفعل

عدم اليقين الاقتصادي والعالي رغبة في هياكل واضحة وتقليدية، مثل العودة إلى الأدوار الجندرية المحافظة.

وتزداد في المجتمع مخاوف الانحدار الاجتماعي، حتى إن لم تستند إلى تجارب شخصية مباشرة. فحتى دون خسائر مادية حقيقية، يشعر الكثيرون بأن مطالبهم بالعدالة قد قُوِّضت، بعد أن تراكمت عبر الزمن. ويشعرون بأن عليهم الركض دائمًا بوتيرة أسرع كي لا ينزلقوا إلى الأسفل على "سلم متحرك يتحرك للخلف". ويتجلى هذا الإحباط بشكل متزايد، في صورة عدم رضا عام عن "النظام" أو "السياسة". وفي الوقت نفسه، يظل كثيرون يتحركون ضمن منطق هذا النظام، مثلما يحدث حين لا تُطرَح بنية دولة الرفاهية المحدودة للنقاش، بل يُطالَب فقط باستبعاد مجموعات معينة منها.

وتُسهم هذه التطورات في أن تكسب السياسة اليمينية والفاشية مزيدًا من الأنصار المحبطين. ولمواجهة ذلك، علينا إعادة تعريف ما ينبغي أن تعنيه العدالة والجدارة بالنسبة إلينا. فالعَمَل غير المستقر ومتطلبات الجدارة المرتفعة ليسا قوانين طبيعية، حتى وإن عُدّا اليوم جزء من "الوضع العادي".

هل ترغب في معرفة المزيد عن كيفية تأثير التفسيرات اليمينية على النقاشات في أماكن العمل وفي المجتمع؟

يمكنك العثور على جميع الموضوعات الأخرى المتعلقة بسلسلة الفعاليات والمنشورات على موقعنا:

www.dgb-bwt.de/wissen-fuer-alle

جميع النصوص متوفّرة **باللغات التالية:** العربية، والدارية، والألمانية، والإنجليزية، والفرنسية، والبولندية، والروسية، والإسبانية، والفيتنامية.

V.i.S.d.P.: Renate Sternatz, c/o DGB-Bildungswerk Thüringen e.V., Schillerstraße 44, 99096 Erfurt

In Trägerschaft des:
DGB-Bildungswerk Thüringen e.V.

Im Rahmen des Bundesprogramms:
Initiative betriebliche Demokratiekompetenz

Gefördert durch das:
Bundesministerium für Arbeit und Soziales

Administriert durch das:
Bundesamt für Migration und Flüchtlinge

Dezember 2025

CONNECT